النظام العائلي الحديث والممارسات القرابية في المجتمع الجزائري

الأستاذ الدكتور : مصطفى عوفي جامعة باتنة، الجزائر

الدكتور: أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، جامعة باتنة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول ومعالجة سوسيولوجية الأسرة الجزائرية ضمن إطار النظام العائلى الحديث، من خلال تفسير وتحليل مختلف التغيرات والتحولات التى مست البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية وشكلها وكذا متغيراتها الوظيفية. مما نتج عنه تحولات في العلاقات القرابية ضمن أطر الأنساق العامة للقرابة عن طريق دراسة الممارسات القرابية داخل البناء الاجتماعى، بغية فهم السلوك القرابى للأسرة الجزائرية الحديث في ظل تغيرات المحيط ومتطلبات الواقع الاجتماعي والمجتمع.

Résumé :

Cette étude a pour but d'aborder et traiter la sociologie de la famille algérienne dans le cadre du système familial moderne, à travers l'interprétation et l'analyse des divers changements et transformations qui ont affecté la structure sociale de la famille algérienne. ainsi que sa forme et ses variantes fonctionnelles. Ce qui a entraîné des changements dans les relations parentales, dans les cadres des ordres généraux de parenté à travers l'étude des pratiques de parenté au sein de la structure sociale, afin de comprendre le comportement parental de la famille algérienne moderne sous les changements et les exigences du milieu sociale et de la communauté.

مقدمة:

لقد تحول اهتمام الباحثين في علم الاجتماع العائلي من القضايا التاريخية للأسرة إلى تناول مجالات قوة الأسرة وتماسكها، أسباب وعوامل تفككها، وعلاقاتها بنظام القرابة، وهذا التحول في الحقيقة هو تطور فرضه تشعّب الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى تعدد وتنوع القضايا المعاصرة للأسرة.

حيث يعتبر دراسة العلاقات القرابية للأسرة الجزائرية في ظل النظام العائلي الحديث الذي هو نتاج التحولات والتطورات في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي وحتى التقني التكنولوجي وبسبب عاملي التحضر والتصنيع، من خلال دراسة الممارسات القرابية للأسرة الجزائرية الحديثة وتفاعلاتها الاجتماعية وذلك بهدف فهم السلوك القرابي عن طريق تناول سوسيوانتروبولوجي للصلات والروابط القائمة بين مختلف الأطراف الفاعلة للبناء الاجتماعي والنسق القرابي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالأسرة الجزائرية الحديثة ؟
- ✓ ما هي خصائصها ومتغيراتها الوظيفية؟
- ✓ كيف هي تمثلات العلاقات القرابية في الأسرة الجزائرية الحديثة؟

أولا: سوسيولوجيا الأسرة الجزائرية الحديثة:

لقد تعددت الدراسات والأبحاث حول الأسرة منطلقة في معظمها من وصف حياتها وتحديد مفاهيمها ووظائفها داخل المجتمع وأجمعت مختلف هذه الدراسات ، على كون الأسرة تنظيما اجتماعيا لها سلطة على أفرادها، إذ تتحكم في سلوكهم اليومي وفي روابطهم الاجتماعية، كما توجه كل اختياراتهم بل تحكم وتحدد مصيرهم الاقتصادي إلى جانب ذلك اهتمت دراسات أخرى بالأسرة كخلية اجتماعية تقوم بالإنجاب وتزويد المجتمع بالأفراد، حيث ســـاعد ظهور علم الاجتماع الأسري على جعل الأسرة موضوعا خاصا، موضحا وظائفها

وأدوارها وعلاقاتها بنظام القرابة، كما ساهمت النظريات الاجتماعية التي تناولت الموضوع في تحليل وإثراء موضوع الأسرة من مختلف المجالات التي يفرضها الواقع الاجتماعي بكل متغيراته.

لذلك يتطلب دراسة المسألة الأسرية من جانبها السوسيولوجي نوع من الحذر المنهجي والمعرفي في التعاطي معها، لأننا كدارسين في هذا المجال لا نستطيع أن نحدد مدلول الأسرة بشكل دقيق نظرا لاختلاف أشكالها ووظائفها من مجتمع لآخر، فالبعض يعرّفها انطلاقا من شكلها المعاصر بأنها معيشة رجل وامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال المنجبين وتربيتهم، ثم امتيازات كل من الزوجين إزاء الآخر، وكما يعرّفها كل من بيرجس ولوك في كتابهما "الأسرة" 1953 بأنها "مجموعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلوا سويا ولكل دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب أو أم أو أخ أو أخت مكونين ثقافة مشتركة"، وهذا ينطبق على ما يعرف بالأسرة النووية.

ولعل أول من طرح هذا المصطلح هو عالم الاجتماع جورج ميردوك George Murdock حسب ما صرح به جيري لي في كتابه القيم "البناء الأسري والتفاعل" حيث عرّف الأسرة -والتي اعتبرها عالمية بأنها "تجمع إنساني عالمي وهي إما أن تكون على الشكل السائد الوحيد للعائلة وإما أن تكون كالوحدة الأساسية بوصفها جماعة فتتميز وظيفيا بشكل واضح وتتركب منها أشكال من العائلات أكثر تعقيدا وهي توجد في كل المجموعات المعروفة"[1]، ولكن تعريف ميردوك اختلف عليه فيما بعد وخاصة فيما يتعلق بعالمية الأسرة- وكما يستنبط من هذا التعريف يبدو انه دمج في مفهومه للأسرة بين النووية والممتدة والتي عرّفت بأنها "التي تقوم في مسكن واحد وتتكون من الزوجة والزوج وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة والابنة الأرمل الذين يقيمون في مسكن واحد ويعيشون عيشة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة "أي أنها تشمل كل خلف أو نسل

جد أعظم مشترك بزوجاتهم وأولادهم، ولعل عمومية تعريف ميردوك للأسرة يعود لرؤيته بان نمط الأسرة السائد في العالم هي التي وصفه في تعريفه بما اسماه بعالمية الأسرة، وتخلصا من الإشكالية القائمة بين مفهوم الأسرة النووية والممتدة حيث نستطيع القول أن مصطلح الأسرة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة النووية وان مصطلح العائلة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة الممتدة.

1. الأسرة الجزائرية الحديثة:

عند دراسة الأسرة الجزائرية الحديثة تفرض علينا أدوات التحليل السوسيولوجي الاستناد على جذورها التاريخية ومناقشة التطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية للأسرة الجزائرية عبر كل مراحل تطورها ليتشكل لنا رصيد معرفي يمكن توظيفه للوصول إلى تعريف الأسرة الجزائرية الحديثة وتحديد خصائصها والخوض في مختلف متغيراتها وتفاعلها الاجتماعي مع المحيط ليتيسر لنا فهم النظام العائلي في المجتمع الجزائري.

لذلك نجد أن الكتابات التاريخية الأركيولوجية تفيد على أنه كان للأفارقة حياة اجتماعية منذ أقدم العصور "والخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الإكناتية (La famille agnatique)وهي العائلة التي تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة" يتولى في هذه البنية العائلية كبير الجماعة ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الإكناتية، ويشرف الأب على شؤون أفراد عائلته التي تقع ضمن نطاق العائلات الإكناتية، ومجموعة العائلات الرعوية و جمهوريات القرى أين تتشكل القبائل، وهي عبارة عن دول صغيرة وحدت صفوفها للدفاع والهجوم، وتحتفظ مجموعة العائلات الإكناتية باستقلاليتها حتى ضمن القبيلة وتوفد نوابا عنها لمجلس مشترك[2].

ولكن تعريف ميردوك اختلف عليه فيما بعد وخاصة فيما يتعلق بعالمية الأسرة- وكما يستنبط من هذا التعريف يبدو انه دمج في مفهومه للأسرة بين النووية والممتدة والتي عرّفت بأنها "التي تقوم في مسكن واحد وتتكون من الزوجة والزوج وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم

وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة والابنة الأرمل الذين يقيمون في مسكن واحد ويعيشون عيشة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة "أي أنها تشمل كل خلف أو نسل جد أعظم مشترك بزوجاتهم وأولادهم، ولعل عمومية تعريف ميردوك للأسرة يعود لرؤيته بان نمط الأسرة السائد في العالم هي التي وصفه في تعريفه بما اسماه بعالمية الأسرة، وتخلصا من الإشكالية القائمة بين مفهوم الأسرة النووية والممتدة حيث نستطيع القول أن مصطلح الأسرة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة النووية وان مصطلح العائلة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة الممتدة.

وهكذا تشكّل عبر مر القرون النظام الأبوي الذي يميز نظام العائلة الجزائرية، حيث يقوم على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة الدفاعية للقبيلة لأنه محور الأعمال الزراعية التي تحتاج إلى طاقة بشرية متزايدة، وبالأخص طاقة ذكورية تستعمل في الحرث والفلاحة وتربية الحيوانات وبقية الأعمال المتعلقة بالنشاط الفلاحي، لذلك فالنظام الأبوي هو بنية سيكولوجية واجتماعية وثقافية، ناتجة عن شروط تاريخية وحضارية نوعية تكونت من مجموع القيم والأنماط السلوكية التي ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصياته ويشكل واقعا اجتماعيا حيا وليس مجرد خاصية من خصائص نمط إنتاج معين بالعالم العربي"[3].

أما في عهد الاستعمار الفرنسي الذي أحدث خللا و عدم توازن في البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية من خلال سياسة التفكيك الدراسية التي حصلت للبنى والهياكل الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وإلى تفكيك النسيج الاقتصادي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري حيث عمد الاستعمار إلى القضاء على النظام القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة "كل هذا أدى إلى تغيرات سوسيوثقافية، من تهميش للمجتمع المحلي، واضطراب في المفاهيم، فلاحة بدون فلاحين، حضريون بدون مدينة [4].

إلا أنه كان للثورة الجزائرية دور حاسم في تغيير بعض ملامح النظام العائلي فالأسرة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

المفروضة من طرف المستعمر كما كانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية الأسرة الجزائرية وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات خاصة مكانة المرأة، بحيث خرجت من المنزل وأصبحت تشارك في العمل الثوري حيث أصبح لها دورا ومسؤولية عما كانت عليه.

لكن في فترة ما بعد الاستقلال برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناء عائلي له بعض مميزات البناء القديم، وتتمثل هذه الخصائص في اللاانقسام ومشاعية الملكية إضافة إلى النمط الموسع القائم على الخط الأبوي [5].أين كانت تتميز الأسرة الجزائرية بأنها عائلة موسعة، حيث تعيش في كنفها عدة عائلات زواجيه تحت سقف واحد تسمى (**بالدار الكبيرة**)، ويحتل فيها الأب أو الجد المرتبة الأعلى في الجماعة الأسرية وينظم فيها أمور تسيير الجماعة و له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ غالبا على مركزه في الأسرة بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية، وفيها النسب ذكوري، والانتماء أبوي والمرأة يبقى إنتماءها لأبيها.

كما تنتقل المسؤولية من الأب إلى الابن الأكبر حين غيابه وهذا للحفاظ على التوازن داخل الأسرة، لذلك فالعائلة الجزائرية هي عائلة متماسكة أي أن الأب له المسؤولية على كامل الأفراد فالبنات لا يتركن البيت إلا عند زواجهن، والأبناء لا يتركون البيت الكبير، ومنه العائلة مصطلح يفهم منه تماسك الجماعة الأسرية الجزائرية التي يصفها بن خلدون بالعصبية، فبواسطتها تطورت القبائل نحو السلطة وتعني بها الشرف الأكبر، والبركة الكبرى، الذي يوضح الموقع الروحي والاقتصادي للجماعة في الأسرة.

وهكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتفاعل مع التغيرات الوظيفية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال الاحتكاك بالثقافة الغربية الذي أثر على بنية الأسرة الجزائرية والعلاقات بين أفرادها خاصة، وبالتحديد العلاقة بين الزوجين من حيث تغير مكانة ومركز الفتاة الجزائرية الذي جعلها تقتحم مجال العمل، والاتجاه من الريف نحو المدينة من خلال حركية الهجرة الداخلية طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي والإداري، ونتج عن هذا الحراك

السوسيوثقافي تغيير في نمط السكن وبالتالي تغيير في نمط الحياة الاجتماعية، وبروز النزعة الفردية من خلال استقلالية وحرية الفرد وحق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة، مما أثرت هذه العوامل على البنية العائلية في المجتمع الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأسرة الحديثة الإنجابية التي تتكون من زوج وزوجة والأولاد وهي منبثقة من الأسرة التقليدية الموجهة ولكنها مستقلة عنها اقتصاديا وسكنيا.

بناء عليه يمكن أن نعرف الأسرة الجزائرية الحديثة بأنها وحدة اجتماعية تتكون من الأب (الزوج) والأم (الزوجة) والأولاد من الجنسين ، والذين يعيشون مع والديهما حتى تحين لهم فرصة الزواج والانفصال من الأسرة الموجهة وبالتالي تكوين أسر إنجابية حديثة خاصة بكل منهم، كما تكتسب أنماطا جديدا من السلوكات والقيم والعادات، وتتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية، حيث يعبر الإطار الاجتماعي للأسرة الجزائرية الحديثة عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار والقوانين الاجتماعية العامة لتيسير نمط الحياة وتحقيق الإشباع الفردي، كما يعبر أيضا عن عمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي في المجتمع الجزائري.

نستخلص من هذا التعريف أن البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية تأثرت بتغيرات المحيط والواقع الاجتماعي وتكيفت مع متغيرات التطور الواسع، لكنها في الواقع لازالت محتفظة ببعض القيم الأصيلة والعادات والتقاليد المستمدة من التراث العربي الإسلامي التي تساهم في تكوينها وتأصيلها، لذلك نجد سمات أساسية مشتركة بين الأسرة العاصمية والأوراسية والقبائلية والزيانية والأسرة التارقية، بينما تختلف في بعض العادات فقط، أي أنها تشترك في الأصل وتختلف في جزئيات مرتبطة بطبيعة المنطقة وخصائصها.

2. خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة ومتغيراتها الوظيفية:

إن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري منذ نصف قرن تقريبا قد تركت آثارا واضحة وعميقة في البناء السوسيولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة

والقرابة والزواج والوظائف بصورة خاصة، كما نشير أن هذا التغير جاء نتيجة وحشية ودمار الاستعمار الفرنسي الذي عمّر طويلا.

وأيضا نتيجة للتحضر والتصنيع والتحديث والعولمة الشاملة التي نعيشها هذه الأيام، لأن الخصائص البارزة التي تتميز بها الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن هي نتيجة التزاوج الثقافي التاريخي بين ما خلفه المستعمر وبين العادات والتقاليد والقيم الحضارية التي سيطرت على المجتمع الجزائري في الماضي ، كذلك الظروف الاقتصاديةوالتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة التفاعل والاتصال الثقافي الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتطورة وأيضا نتيجة انتشار اللغة العربية وانتشار التربية والتعليم ورقي المستوى الثقافي بين الأفراد مع هيمنة الطموحات الوطنية التي تهدف إلى عصرنه المجتمع الجزائري.

ومنه فالأسرة الجزائرية الحديثة تمتاز من ناحية البناء بصغر حجمها حيث تتكون عادة من زوج زوجة وأبنائهما غير المتزوجين، ولا يحدث إلا نادرا أو في ظروف خاصة أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم، أين تضعف السلطة الأبوية وتحل محلها السلطة التشاركية التي تقوم على كل الأطراف الفاعلة في الأسرة، كما أنها تمتاز بنوع من الحرية سواء في الأفكار أو في التصرف ويحقق أفراد الأسرة نوعا من الديمقراطية في العلاقات وتخف شدة المراقبة الاجتماعية المدعمة بالضغوط والعرف الاجتماعي والإلزام ونتيجة لذلك-على سبيل المثال- أصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك.

وأن هناك حرية في العلاقات الاجتماعية، لذلك تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة نموذجا أسريا يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل، وبالتالي ضعف الروابط الاجتماعية حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد تجده مبني على أساس المصلحة الفردية، كما تزداد أهمية الفرد أكثر من أهمية الجماعة، وتضعف علاقات القرابة وعلاقات الجيرة، ويندثر

الأساس التقليدي للتعاون الاجتماعي والاعتماد أكثر على المؤسسات المختصة وعمل المرأة.

أما من ناحية نوع النشاط السائد في الأسرة الجزائرية الحديثة فنجده مقتصرا على العمل الصناعي والإداري والخدماتي مما يفرض استقلالها الاقتصادي وتنوع نشاطاتها، فلكل فرد فيها نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في إنجازها(تقسيم العمل) كما تسود صفة التعاقدية في العلاقات بين الأفراد وفي حياتهم داخل الأسرة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة ومن ثم التوجه نحو ضبط النسل، كذلك لم يعد لكثرة الأولاد قيمته المعهودة كما كان معتادا وذلك لعمل المرأة من ناحية وتكلفة الحياة من ناحية أخرى.

كما يتميز أفراد الأسرة الجزائرية الحديثة بقدر من التعليم والثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعليمومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساليب وطرق تربوية حديثة، سواء في الأسرة- خاصة إذا كان الوالدين على مستوى تعليمي مقبول -أو في مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدارس دور الحضانة والمعاهد ووسائل الترفيه، من خلال منح الأسرة الفرصة للتعليم لكل من الذكر والأنثى مما نتج عنه دخول البنت إلى النظام التربوي بما فيه التعليم العالي، ومنه أيضا خروجها للعمل الذي سمح لها بتقلد مراكز ومناصب هامة في المجتمع، مع عدم تخليها كليا عن بعض وظائفها التقليدية كالتدبير المنزلي ورعاية الأبناء، مع تقلص في بعض وظائفها خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعل من الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيق مقارنة مع هاته المؤسسات.

أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، ولكنه لم يعد مجرد اتفاق بين أسرتين و إنما أصبح يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، وهكذا أصبح المقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لديهم الحرية في القبول أو رفض هذا الارتباط.

لذلك فإن الأسرة الجزائرية الحديثة هي في الواقع، أكثر من مجرد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مسكن واحد ، إذ هي تعتبر مجموعة من الشخصيات المتفاعلة والتي نجد فيها لكل عضو دوراً محدوداً، وهذه الأدوار لا يمكن أن تظل ثابتة، بل إنها تتغير في المواقف المختلفة بمرور الزمن كمشاركة جميع الأطراف الفاعلة داخل الأسرة في قضايا التدبير المنزلي وفي القرارات الأساسية والمهمة للحياة الاجتماعية للأسرة كمسألة الزواج أو شراء سيارة أو استبدال أثاث المنزل وغيرها من المواقف، فيما يتمثل دور الطفل الانتقال من مجرد تقبل سلطة الآخرين، إلى المشاركة في القرارات وأحياناً يكون هو العضو المسيطر في جماعة الأسرة.

لذلك نجد أن الأسرة الجزائرية الحديثة هي أكثر تفتحا على العالم الخارجي أو المجتمع وذلك راجع إلى الطابع الاجتماعي للتحضر والتمدن الذي يتميز به المحيط سواء كان قرية أو مدينة التي تعتبر مركز الحداثة والتجديد، والانتشار الواسع لأماكن قضاء وقت الفراغ والترفيه الذي يسمح بتكوين علاقات اجتماعية متنوعة كالزمالة والجيرة وصداقات مختلفة وبذلك لا يمكننا اعتبار الأسرة الحديثة أنها مجرد شكل من العلاقات فقط، ولكن يمكن أن تأخذ فيها علاقات الزوج والزوجة والأطفال أدوار الصداقة التي تؤكد الحاجات الشخصية للجميع حيث تتحقق المساواة في تحمل المسؤوليات بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الحرية الاجتماعية التي يتمتع بها كل عضو تختلف بدرجة كبيرة عن العلاقات الاجتماعية في الأسرة التقليدية.

إذا ما تناولنا المتغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية الحديثة نجد أنها هي الأخرى شهدت تحولا كبيرا بفعل التطورات التي شهدها محيط الأسرة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحتى تقنية حيث أدت إلى تقليص وظائف الأسرة الحديثة بعدما كانت تؤدي وظائف متعددة وعلى قدر كبير من الأهمية في الماضي القريب، ودخلت أطراف فاعلة أخرى في ممارسة الوظائف الأسرية خارج

أفراد الأسرة والمتمثلة في مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية مثل رياض الأطفال، دور الحضانة المدارس والمساجد...الخ.

لذلك فاقتصرت مهام الأسرة الجزائرية الحديثة على وظائف محددة وذات أهمية كبيرة لا يمكن لأي طرف أو مؤسسة القيام بها، كالوظيفة البيولوجية الإنجابية التي تقوم بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أسس منطقية وقانونية وشرعية، إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد أي تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب، ولعل الوظيفة الحيوية الرئيسية للأسرة هي إتاحة الفرصة المشروعة للزوجين "طرفي الأسرة " للإشباع الجنسي من جانب ، ولإنجاب الأطفال إنجاباً شرعيا من

جانب آخر، فالأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق الغرائز الإنسانية والدوافع الطبيعية والاجتماعية، وذلك مثل حب الحياة ، بقاء النوع ، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي، وإشباع الدوافع الجنسية، وتحقيق العواطف، والأخوة وما إلى ذلك، هذه كلها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد ، ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعي، وتحقيق الغاية من المجتمع الإنساني.

أما التغير في الوظيفة الاقتصادية فيتجسد في الاستقلالية الاقتصادية والملكية الفردية ومشاركة جميع أفراد الأسرة في الوظيفة الاقتصادية بما فيها الأولاد، والاتجاه إلى الأعمال الصناعية والإدارية والخدماتية والحرف المهنية، أين أصبحت مداخيل الأسرة محدودة، وتعتمد عادة على الأجر الذي يتقاضاه الأفراد كل شهر في ظل ارتفاع مستوى معيشة الحياة اليومية، لذلك فإن الفرد العامل يمكن أن ينتمي إلى طبقة اقتصادية واجتماعية مختلفة عن طبقة والديه بناء على التعليم والمهنة والدخل في إطار الحراك بين الأجيال [6].

من جهة أخرى هناك تخلي الأسرة عن وظيفة التنشئة بشكل كلي أو جزئي، وتدخل متغيرات من خارج الأسرة لتتولى هذه المهمة عوضا عنها، حيث يتم عزل الطفل عن أسرته وعن والدية وبصفة خاصة عن أمه وحرمانه منها لمدة

طويلة من اليوم ويرسل إلى مؤسسات أخرى يتلقى تربية من طرف أشخاص آخرين غير الأم والأب الحقيقيين، ومطلوب منه أن يتكيف ويتفاعل مع البيئة المفروضة عليه.

بهذا فقدت الأسرة هذه الوظيفة المحورية بعدما كانت تسخر كل جهودها وإمكاناتها من أجل تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية سليمة ، على ما اصطلح عليه المجتمع من نظم وعادات وأعراف وتقاليد ومبادئ وقيم ومعايير، والمساهمة في تشكيل الرأسمال الاجتماعي.

ثانيا- تناول سوسيوانتروبولوجي للعلاقات القرابية:

لقد قدم " **تالكوت بارسونر** "هي منتصف القرن العشرين 1943 مفهوم الأسرة النووية المنعزلة "إلى العلوم الاجتماعية، ورأى أن هذه الصياغة تصف بدقة نظام العلاقات القرابية في المجتمعات الحديثة وقد اتجه البحث بعد ذلك في علم الاجتماع العائلي وخاصة علم اجتماع الأمريكي نحو قضية معالجة كون العائلة النووية " معزولة" عن القرابة الممتدة أو غير معزولة.

وأكد " **وليام جود** عام 1963هذه النظرية بقول:" ... الخاصية العظمى المميزة للعائلة الزوجية (النووية) هي العزلة النسبية عن النطاق الواسع لأقرباء الدم والنسب في مختلف شؤون حياتها اليومية :فليس هناك امتداد كبير لشبكة القرابة [7].

ولأن البناء الاجتماعي فيه قدر كبير من الاختلاف، فإن معظم أنماط السلوك الاقتصادي والسياسي والديني وحتى التربوي تحدث خارج سياق القرابة . وقد أصبح نادرا ما يشارك الأفراد الأكبر سنا وبشكل خاص، أبناءهم البالغين في السكن، وأدى الاستقلال السكني للأسرة الزوجية عن الأقارب تغير نظام القيم الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل .

لذلك القرابة لا تعني في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع علاقات العائلة والزواج وإنما تعني أيضا علاقات المصاهرة، فالقرابة هي علاقة دموية والمصاهرة هي علاقة زواجية، فعلاقة الأب بابنه هي علاقة قرابية وعلاقة الزوج

بزوجته هي علاقة مصاهرة، والطفل وليد أبويه وعلاقته القرابية يمكن أن تقتضي من خلالهما [8].

حيث يعتمد علماء الانتروبولوجيا في استخدام مصطلح القرابة على العلاقات التي تقوم على روابط الدم، ومع ذلك فإن العلاقات الزواجية التي تحتوي على علاقات النسب والمصاهرة تشكل في العادة جزءا أساسيا من نسق القرابة، وهذه العلاقات شكلت نظرية التحالف عند **كلود ليفيستروس**، لذلك فالقرابة هي "علاقة اجتماعية تقوم على ارتباط أسري محدد ثقافيا، وتقوم الثقافة بتحديد أشكال العلاقات الأسرية التي تعتبر ذات أهمية خاصة، وكذلك الحقوق والالتزامات التي تقع على كاهل عدد من الأشخاص الأقارب وصور التنظيم الموجودة بينهم [9].

وعليه فإن المعنى الاجتماعي للقرابة يحمل مضمون علاقة بين جماعة من الأفراد تربطهم صلات دموية أو روابط نسبية عن طريق الزواج، لكن العلاقات القرابية تختلف من ثقافة إلى أخرى نتيجة للبعد الاجتماعي المتمثل في المصاهرة.

كما يؤكد التراث السوسيوانتروبولوجي أن للقرابة نوعين أساسيين في تشكيل علاقاتها وتحديدها والمتمثلين في القرابة الدموية وقرابة المصاهرة، حيث تشير الأولى إلى الصلة القائمة بين الأشخاص بناء على دم مشترك ولاشتراكهم في أصل واحد، ويكون **أساسها وحدة الدم المشترك** وهي تنقسم إلى قسمين: قرابة مباشرة وتسمى أيضا بقرابة الخط المستقيم التي تعتمد على الأصول والفروع بحيث تربط أفرادا بتسلسل احدهم عن الآخر، فهي قرابة الولادة المنحصرة في عمود النسب، وقرابة غير مباشرة أو قرابة حواشي وتسمى أيضاً قرابة الخط المنحرف التي تكون خارجة عن عمود النسب فلا يتسلسل فيها احد القريبين من الآخر وان كانا يشتركان في أصل واحد، فهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون احدهم فرعاً للآخر، كالقرابة بين الأخ وأخته أو الشخص وخاله أو عمه.

أما النوع الثاني من العلاقات القرابية فيكمن في قرابة المصاهرة التي يكون أساسها الزواج الذي ينشأ عنه قسمان من القرابة احدهما قرابة زواجية وهي الصلة التي تجمع بين الشخص وزوجه، وهذه القرابة تترتب عنها حقوق وواجبات من الزوجين كالنفقة والإرث والطاعة ...الخ، أما القرابة الأخرى فهي قرابة مصاهرة بالمعنى الدقيق وهي الصلة التي تجمع بين احد الزوجين وأقارب الزوج الآخر لذلك فإن أقارب احد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر وبموجب هذه القرابة فان كل زوج يدخل بالزواج في أسرة الزوج الآخر ويحتل نفس المكانة، ويصبح قريباً بنفس الدرجة لكل أقارب الزوج الآخر، فمثلا أخ الزوجة يعتبر قريباً للزوج – عن طريق المصاهرة – قرابة الحواشي من الدرجة الثانية، أما والدها فيعتبر قريباً له – عن طريق المصاهرة – قرابة مباشرة من الدرجة الأولى [10].

لذلك نجد أن القرابة بأنواعها لا يمكن أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية إلا إذا كانت مندرجة ضمن نظام قرابي معين ناتج عن ظروف الواقع الاجتماعي وثقافة المجتمع، حيث أثبتت الأعمال العلمية في مجال الأنتروبولوجيا عن وجود ثلاث أنظمة قرابية أساسية عرفتها مختلف المجتمعات، يتمثل الأول في النظام الأبوي الذي تعتمد القرابة فيه على الأب وحده دون الأم فالولد يلتحق بأبيه وأسرة أبيه، أما أمه وأسرتها فيعتبرون أجانب عنه لا تربطهم أية رابطة من القرابة ولا يشعر نحوهم كما لا يشعرون نحوه بأية رابطة قرابية, وقد ظهر هذا النظام لدى بعض الشعائر البدائية في استراليا وأمريكا حيث يتبع الولد هناك طوطم أبيه وينتمي إلى عشيرته.

أما النوع الثاني من الأنظمة القرابية فيكمن في النظام الأمومي فتعتمد القرابة فيه على الأم وحدها حيث يلحق الولد بالأم وبأسرتها في حين يعتبر الأب وأسرته أجانب عنه، حيث تختفي العواطف والوجدانيات بين الابن والأب، بل أن التقاليد في هذه المجتمعات الوثنية توجب على الابن قتال أسرة الأب وقتل أبيه إذا اعتدى على أسرة أمه، وقد كشفت الدراسات عن أن هذا النظام ساد لدى أغلب

عشائر أستراليا، في حين يتجسد النوع الثالث في النظام الثنائي الذي يعتبر الأكثر انتشارا في العالم المعاصر وعند الغالبية العظمى من المجتمعات، وهو يقوم على الانتساب إلى خط الأب والأم معا، حيث يصبح الفرد من خلاله ملكا لأبيه وأمه في نفس الوقت والذي يحاول رد نسبه الشخصي الواحد إلى جميع أقاربه عن طريق التعرف على العلاقات القرابية التي تربطه بأجداده الأربعة سواء من ناحية الأم أو من ناحية الأب، فكأن الفرد ينتمي لجماعتين قرابيتين، وهذا النمط من مميزاته أنه يؤدي إلى توسيع دائرة القرابة بشكل لا يمكن إيجاده في أي من النظامين الأحادي [(11)]، وبالاعتماد على قاعدة النسب يمكن أن نحدد العلاقة القرابية التي تربط الشخص بعائلته، فانحدار الابن من نسب أبيه يسمى النسب الأبوي وانحدار الابن من نسب أمه يسمى النسب الأمومي، وانحدار الابن من نسب أبيه وأمه في آن واحد يطلق عليه النسب المشترك.

لذلك نجد أن من أهم نتائج ومعطيات الأنتروبولوجيا الثقافية أن للقرابة أهمية كبيرة في نظريات الإدراك، ونجد أن الباحثين والمتخصصين يقومون بدراسة المصطلحات القرابية بهدف التحليل اللغوي حيث يكتشف مفهوم المصطلح في عملية التحليل اللغوي بالنظر إلى الطريقة التي يصنف فيها المجتمع الأقارب في فئات متمايزة، لان أسلوب إدراك طبقات الأقارب مثلما ينعكس في تحليل أجزاء النسق القرابي لا يتيح لنا فقط معرفة عميقة بكيفية رؤية الأفراد لأقاربهم، ولكن من المؤكد أن المبادئ التي يستند إليها تصنيف الأقارب بين مجتمع معين تنعكس في تصنيفه لأجزاء المجتمعات الأخرى.

لذلك تحتل دراسة القرابة في البحوث الأنتروبولوجية في الوقت الراهن أهمية أولية في صياغة النظرية الانتروبولوجية، حيث ربط **ابن خلدون** موضوع القرابة وفسر تفاعلاتها بمتغيرات السلطة والسياسة والعصبية التي تؤثر في تشكيل القرابة وتتأثر بها في تحديد هذه المتغيرات، ومن هذا المنطلق أبرز **جيمس** في دراسته حول التنظيم الاجتماعي أن النظرية الانتروبولوجية المعاصرة تتسم بخاصيتين هما: التركيز على القوالب والتركيز على دراسة القرابة، حيث يتم الاعتماد على رصد

الممارسات الاقتصادية والسياسية وغيرها في تفسير السلوك الاقتصادي، أين ساهمت هذه الدراسات في تأصيل النظرية الوظيفية التي أظهرت بصورة واضحة أنساق الثقافة وترابط عناصرها، حيث لا يرى **رادكلف براون** أي تمييز بين البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية في تحليله للنسق القرابي فهذه العلاقات تشكّل المادة الأولية للبنية الاجتماعية، وبما أن هذه العلاقات يمكن رصدها في الواقع المعاش لذلك فإن البنية الاجتماعية نحصل عليها من المكتسبات التجريبية وأنها تتعلق بالواقع التجريبي، حيث نجد في أي مناقشة للقرابة من الضرورة العلمية الإشارة إلى مظاهر الثقافة كالدين والسياسة والاقتصاد وغيرها من الجوانب الثقافية لوصف السلوك القرابي، نظرا للبعد الاجتماعي للعلاقات القرابية وللبعد السوسيوثقافي للنظام القرابي في المجتمع.

ثالثا: العلاقات القرابية في الأسرة الجزائرية الحديثة:

من منطلق أن الأسرة الجزائرية الحديثة هي أسرة نووية صغيرة الحجم تتميز بالاستقلالية الاقتصادية والسكنية، فهي بالأساس وحدة قرابية قائمة على صلات الدم أو الزواج التي هي أوسع بصلات دموية متمثلة في روابط العمومة والخؤولة أو صلات الزواج والمصاهرة التي تجعل أهل الزوجة أختان زوجها وأهل الزوج أحماء زوجته، لذلك يعتبر نسق القرابة عاملا أساسيا في دعم النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، حيث أن الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة كانت ترتكز على عملية تضامنية و على تساند وظيفي غير مشروط، يتمثل في "**التويزة**" التي تعبّر عن شدة التلاحم الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وعليه نود أن نشير إلى أن العلاقات القرابية تختلف بشكل ملموس عن العلاقات الموجودة في البنية التقليدية، فالميزة الأساسية الجديدة تكمن في التراجع الواضح في العلاقات الاتصالية بين العائلات المتقاربة خاصة الأقارب البعيدين فالعلاقات بينهم نادرة، لكن مع هذا يبقى الالتزام الأخلاقي موجودا في حالة تعرضهم لمشاكل في الحياة الاجتماعية.

فالتطور الملحوظ في العلاقات القرابية مرده إلى عدة ظروف مختلفة، كالتطور الذي يشهده المجتمع الجزائري خاصة المجتمع الحضري من نمو متزايد، و انتشار التعليم، خروج المرأة للعمل، ظهور قانون مدني ينافس القانون العرفي، العمل المأجور، كما يعود إلى التطور الملحوظ في بنية العائلة المعاصرة كالتغير الحاصل في دور الأب والتحول في خاصية اللانقسام الملكية، وتطلع الأفراد إلى حرية فردية بالإضافة إلى التحولات التقنية التي تتمثل في الاستعمال الواسع لتقنيات جديدة كشيوع استخدام الفضائيات، الهاتف النقال، الكمبيوتروالانترنيت وغيرها مع ما يصاحب ذلك من تغير في علاقة الفرد الجزائري بالمكان والزمان فالاستعمال المعمم للأدوات التقنية الحديثة يصاحبه حتماً سيادة منطق الشيئية والفعالية وسيادة النزعة الأداتية والوسيلية وذلك لأن التقنية ليست مجرد منتوجات محايدة بل إنها حاملة ضمنياً لثقافة لا يدركها المتلقي أو المستهلك.

وعليه فبفعل هذه الأسباب نجد أن العلاقات القرابية قد تقلصت داخل الأسرة الجزائرية الحديثة أيضا البعد الجغرافي للسكن بين سكن الأسرة النووية وسكن أقربائها، مع عامل تحول الأسرة التاريخي من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، أين تعيش العائلة النووية في بيت مستقل بعيدا عن بيوت الأقارب، وأن الضعف الذي تعرضت له العلاقات القرابية واضمحلالها ساهم في أن تصبح الأسرة النووية مستقلة اقتصاديا واجتماعيا عن الأقارب، لذلك عند دراسة العلاقات القرابية في الأسرة الجزائرية الحديثة يستوجب منا كدارسين أن نعالج العلاقة بين الزوج أو الأب وأسرته الأصلية وكذا العلاقة بين الزوجة أو الأم وأسرتها الأصلية باعتبارهما طرفي الأسرة الحديثة حتى نصل إلى تحديد مقومات العلاقة بين الأسرة الجزائرية الحديثة والقرابة.

1. العلاقة بين الزوج أو الأب وعائلته الأصلية:

تتميز العلاقة التي تربط الزوج بعائلته الأصلية بأنها علاقة ضعيفة وحلت محلها العلاقة التي تربط الزوج بزوجته، إذ أن هذه العلاقة أصبحت أقوى من علاقة الزوج بعائلته الأصلية أو الممتدة وذلك بسبب البعد المكاني بين سكن

الزوج وعائلته النووية وبين سكن الأقارب، وكذا التشابه في الخبرة والتجارب بين الزوج والزوجة ساعد على صلادة العلاقة التي تربط بينهما، مما أدى إلى صلابة وتماسك العلاقة الاجتماعية بين الزوج وزوجته بسبب المساواة بين المكانة الاجتماعية للمرأة والمكانة الاجتماعية للرجل، وهذه المساواة قد عززت العلاقة الإنسانية بين الزوج وزوجته [12].

بالإضافة إلى التشابه في المستويات الثقافية والعلمية بل ربما في المهن التي يزاولها الزوجان حيث ساهمت هذه الأسباب والعوامل إلى ضعف العلاقة بين الزوج أسرته الأصلية بفعل اختلاف الخبرة والتجارب والمستويات الثقافية والعلمية والميول والاتجاهات والرغبات والطموحات بين الزوج وأفراد عائلته الأصلية، وكذا تباين المهنة والمستوى الثقافي للزوج عن المهن والمستويات الثقافية التي يتمتع بها أفراد عائلته الأصلية، زيادة على عزوف الزوج عن تقديم المساعدات المادية إلى أفراد عائلته الأصلية وعزوف الأخيرة عن تقديم المساعدات المادية إلى الابن المتزوج، مما أفرز قلة الزيارات بين الزوج وعائلته الأصلية وذلك للتباعد المكاني في السكن وتعقد الحياة وزيادة مطالبها كما أن الأقارب نادرا ما يزورون الأسرة الحديثة، فالزيارات تنحصر في المناسبات الاحتفالية والأحزان.

2.العلاقة بين الزوجة أو الأم وعائلتها الأصلية:

أما العلاقة بين الزوجة أو الأم وعائلتها الأصلية(أسرة التوجيه) فتقلصت بفعل عاملي التحضر والتصنيع وبعض الأسباب الاجتماعية والثقافية، كتباعد المسافة بين سكن البنت المتزوجة وسكن أمها وهذا التباعد يجعل موضوع الزيارات وتقديم المساعدات والهدايا امرأ صعبا، لهذا تعرضت العلاقة الاجتماعية بين البنت المتزوجة وأمها إلى الضعف والتقلص، وتوسعت علاقات واتصالات البنت المتزوجة في المجتمع المحلي والمؤسسات البنيوية بسبب عملها وثقافتها ومستواها الاجتماعي، بينما حافظت علاقة الأم بالمجتمع المحلي أو العائلة على حالتها السابقة فعلاقة الأم انحصرت فقط بأفراد عائلتها أو جيرانها ولم تمتد إلى أوساط واسعة من المجتمع مما جعل حياتها محدودة، وهذا أثّر تأثيرا سلبيا في مجرى

العلاقة التي تربط البنت المتزوجة بالأم، كما أدى اختلاف المستويات الثقافية والعلمية بين البنت المتزوجة وأمها إلى ضعف العلاقة بينهما، أيضا اختلاف المهن التي تزاولها كل من البنت المتزوجة وأمها، فالبنت المتزوجة قد تمارس دور الموظفة أو المعلمة أو الخبيرة فضلا عن دور ربة البيت أي أنها تحتل وتمارس دورين اجتماعيين متكاملين في آن واحد بينما تمارس الأم مهنة ربة البيت فقط أي أنها تحتل دورا اجتماعيا واحدا وهذه الحالة أدت إلى ضعف العلاقة بينهما [13].

كل هذه الأسباب والعوامل أدت إلى تحقيق المساواة في المكانة الاجتماعية بين الزوج والزوجة بسبب تعمق العلاقة الزوجية بينهما، لأن مكانة الأم هي أعلى من مكانة البنت المتزوجة مما جعل البنت تشعر بأنها لا تتمتع بنفس المنزلة الاجتماعية التي تتمتع بها أمها، مما يعرض العلاقة التي تربط الطرفين إلى الرسمية والتكلف لاسيما أن البنت المتزوجة وأمها يعيشان في بيتين مستقلين، ولأن سكن الزوجين في بيت واحد مع الأبناء والبنات ساهم ذلك في تكوين وحدة اجتماعية متماسكة يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في جذب انتباه الزوجة إلى هذه الوحدة والابتعاد عن محيط الأهل والأقارب، إذ أن الأسرة الحديثة أصبحت المحور الأساسي الذي يجلب انتباه الزوجة بينما الأقارب أو العائلة الأصلية أخذت تحتل مكانة ثانوية في فكر وأحاسيس البنت المتزوجة.

وعليه فإن الأهمية الاجتماعية للتواصل القرابي في الأسرة الجزائرية الحديثة تكمن في إعادة إنتاج وظائف النظام القرابي لكنه بشكل يوافق خصائص المجتمع الحضري الحديث، حيث يقوم هذا الأخير بوظيفة هامة في حياة الأسرة النووية وهي وظيفة اجتماعية تستجيب لطلب وحاجة معنوية أساسية وسط محيطها الخارجي، بما في ذلك الحاجة إلى التعاون والتضامن في أوقات الشدة- حيث يعتبر النظام القرابي في ذلك أيضا المصدر والملجأ الوحيد المضمون – بل تتعداه أهمية، حيث يعتبر مصدر هيبتها وقوتها ومكانتها وحمايتها الاجتماعية، وإن كان في السابق قد ساعده القرب الجغرافي والاشتراك المجالي للعناصر القرابية فإن

اتساع حجم الرقعة الجغرافية وانفصال هؤلاء عن بعضهم لم يؤثر على هذه المهمة بل أعاد إنتاجها بشكل جديد يتناسب مع خصائص الأسرة الحديثة.

حيث تفيد بعض الدراسات التي أجريت في هذه المسألة على رغبة الأسرة الجزائرية الحديثة في الاقتراب المجالي من الأقارب و إن كان هذا الإقتراب ليس الإشتراك في المجال بل الاقتراب من الحي، وبالرغم من أن دوافع هذه الرغبة جاءت متنوعة سواء كانت من أجل سهولة التنقل وتبادل المساعدات و الزيارات الودية...إلخ، إلا أنها تؤكد حقيقة واحدة وهي حاجة الأسرة النووية في إنفصالها المجالي إلى دائرتها القرابية، و تهدف إلى تكوين وحدة اجتماعية قادرة على مواجهة المشاكل والأوقات الصعبة وكذا تلبية تلك الحاجة المعنوية في تحقيق الهيبة، المكانة، الشعور بالحماية والقوة في مواجهة المحيط الخارجي، وعليه فإن كان التوجه إلى الاستقلالية المجالية من الأمور البالغة الأهمية في حياة كل أسرة صغيرة.

وهذا ما يوضح أن الانفصال المجالي كان له الأثر الايجابي في إعادة تقييم الأسرة الحديثة لأقاربها، بل ويعتبر بمثابة جاذب يخضعها لمبدأ 'العصبية' التي نعني به الالتحام بالتواصل من أجل مواجهة المحيط الخارجي، فالأسرة الزواجية في انفصالها المجالي ووسطها الخارجي لا يمكن أن تشعر بكيانها و مكانتها و هيبتها الاجتماعية، إلا عن طريق الالتحام و إعادة إنتاج روابطها القرابية بالتواصل من أجل مواجهة هذا الوسط، على أساس أن هذا الأخير المتمثل في الجيران، أبناء الحي، الأصدقاء...الخ أين يصبح و كأنه مجتمع محلى مصغر، حيث ينظر إلى الأسرة على أساس إنتماءاتها العائلية ومكانتها الاجتماعية، وتتحدد قوتها وهيبتها على قدر اتساع و كثافة عناصرها القرابية، وهو ما يفسر أيضا الحاجة للأمان والتقدير الاجتماعي لديها جذور عميقة في حياة الأسرة الحديثة، وإن كان الناس ميالون بطبعهم إلى احترام القوي وتمجيده فإن هذه الأخيرة تجد قوتها و هيبتها في محافظتها على توصلها القرابي [14].

ومنه يتجسد دور الأسرة الجزائرية الحديثة في تواصلها القرابي بزياراتها المتعددة لأقاربها ودعوتهم لمشاركتها أفراحها طريقة ناجعة للقضاء على الحواجز

التي من شأنها أن تؤدي إلى ضعف الروابط وبالتالي إعادة التفاعل و إنتاج وتجديد هذه الأخيرة، حيث تعمل الأسرة الجزائرية الحديثة على إرسال أبنائها عند أقاربها في الكثير من الأحيان سواء للمبيت أو قضاء بعض أوقات العطل ولهذا أيضا نتائجه الإيجابية البالغة الأهمية فبالإضافة إلى أنه سلوك ناجع يساعدها على إعادة إنتاج وتقوية أواصر روابطها القرابية ، فإنه يعتبر عاملا فعالا لتعميق هذه الأخيرة و تواصلها عبر الأجيال فينشأ أبناؤها وشعورهم متعلق بالأقارب، مما يساهم في تنمية وتعميق الإحساس بالانتماء إليهم والمشاركة في حياتهم و شعور الطفل بانتمائه إلى أقاربه عن طريق هذا النوع من الاحتكاك ، يتحدد له الكثير من الأمور التي يعتادها و يتعلمها و يمارسها في حياته، حيث يتشكل بمعاييرها ويرتبط بقواعد سلوكها وعن طريق هذا الاحتكاك يتم نقل عادات و مفاهيم أسرية يمكن أن تستمر وتبقى كقاعدة عبر الأجيال.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أنه بالرغم من اتجاهات التحديث التي مست الأسرة الجزائرية والتغيرات والتحولات التي طرأت عليها خاصة الاجتماعية والثقافية، والتي أفرزت تراكمات قيمية حديثة ومستحدثة إلا أنها لم تتمكن من تجاوز بعض القيم التقليدية الأصيلة وكذا حزمة من العادات والتقاليد التي توصلنا إلى نتيجة وحقيقة اجتماعية مفادها أن الروابط القرابية للأسرة الجزائرية الحديثة لا تزال تسير في اتجاه تقليدي وترتكز على قاعدة ذات أساس اجتماعي محض ما يجعلها أسرة ضمنيا تقليدية في قالب حديث، تلعب فيها العوامل الاجتماعية المتمثلة في الأعراف والتقاليد الاجتماعية والقيم التقليدية الدور الرئيسي.

❖ هوامش البحث

(1) جيري لي، ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر: **البناء الأسري والتفاعل- تحليل مقارن** – ط2، مجلس النشر العلمي الكويت، 2006، ص114.

(2) شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر 2009.

(3) إبراهيم الحيدري: **النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب**، دار الساقي، بيروت، لبنان 2003.

(4) محمد نجيب وطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص101.

(5) ولد خليفة محمد العربي: الجزائر ، **المفكرة و التاريخية**، دار الأمة ، الجزائر، 1998

(6) جيري لي :البناء الأسري والتفاعل، مرجع سبق ذكره، ص226.

(7) المرجع السابق، ص323 .

(8) إحسان محمد الحسن : **العائلة والقرابة والزواج– دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي**- دار الطليعة، بيروت، 1981، ص19.

(9) نخبة من الأساتذة العرب المتخصصين: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1975، ص26

(10) محمد عبده محجوب: **القرابة والبناء الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 42.

(11) مارشال جوردن، ترجمة أحمد زايد وآخرون: **موسوعة علم الاجتماع** ، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع العلمي القومي للترجمة، بيروت، 2000، ص 1058.

(12) إحسان محمد الحسن: **البناء الأسري والقرابة**، منشورات الجامعة، بغداد، العراق،1999، ص 14.

(13) فريال بهجت عزيز : **عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة**، كلية الآداب، بغداد، العراق، 1981، ص 81.

(14) رشيد حميدوش : **الأسرة و عملية التواصل الاجتماعي**- محاولة لتحديد مفهوم الأسرة - سلسلة الوصل، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزء الأول، العدد 2 ، 2006 ، ص 283.